تنزانيا نموذجاً للاندماج المجتمعي في إفريقيا: الاستراتيجيات والتحديات

أ. حفيظة طالب

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية، مخبر الدراسات السياسية والدولية- جامعة أمحمد بوقرة/ بومرداس

شكّلت تنزانيا استثناءً في بلوغ نموذج الوحدة الوطنية، في بيئةٍ إفريقيّة مليئة بالتناقضات الموروثة عن المستعمِر، الذي صنع الحدود دون تقديرٍ للخصائص والتنوعات الثقافية والدينية، إذ نجحت تنزانيا في الوصول إلى مرحلة: «الاندماج الاجتماعي»[1]، عبر توظيف مجموعة

(١) يُعدّ مفهوم «الاندماج الاجتماعي» مفهوماً معقداً جدّاً، وهو يعني: انصهار كلّ المجتمعات المحلية- على اختلافها- في كيان اجتماعي واحد، يتضمن هدفاً إجابيّاً؛ ينضوي على احترام تكافؤ الفرص بين كل التركيبات المجتمعية، بحيث تصل من خلاله، أي دولة تضم عرقيات مختلفة، إلى تنظيم العلاقات الإنسانية بطريقة عادلة، إضافةً إلى عنصر مهمّ جدّاً، وهو: سيادة هوية واحدة جامعة لكلّ الأطياف

من العوامل والخصائص الثقافية والطبيعية، لبناء دولة منسجمة بكيانَيْن: أحدهما قاري (تنجانيقا)، والآخر بحري (جزيرة زنجبار).

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على نقاط القوة التي وظّفتها تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي وضمان الاستقرار الداخلي، من خلال التطرق إلى طبيعة الاستراتيجيات المتبعة لبلوغ الاندماج؛ عبر إدارة التنوع الذي تزخر به البلاد، والتي جعلت منها في الوقت نفسه نموذجاً يُحتذى به في شرق القارة الإفريقية ووسطها.

ومما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- إلى أي مدًى يمكن الحديث عن تنزانيا بوصفها نموذجاً ناجحاً؛ من حيث بلوغ معايير الاندماج الاجتماعي[1]؟

ولغرض تفسير الظاهرة محلّ البحث؛ تمّ اعتماد فرضية مفادها: «أنه كلّما تقاربت سياسات النُّخب الحاكمة ضمنيّاً مع خصوصيات التركيبات الاجتماعية المختلفة؛ تمكّنت الدولة من تعزيز معايير الاندماج الاجتماعي».

المحور الأول: جغرافية الدولة والمجتمع في تنزانيا:

تتمتع «تنزانيا» بمجموعة من الخصائص التاريخية والجغرافية والمجتمعية، منحتها خصوصيةً ثقافيةً مميزة، في ظلّ بيئةٍ إقليمية متوترة جرّاء العجز السلطوي عن استيعاب التركيبات الاجتماعية المختلفة، بعكس تنزانيا التي وُفّقت إلى حدٍّ كبير في تجسيد: دولة وطنية منسجمة.

أولاً: جغرافية الدولة التنزانية:

ظلّ الجزء القاري من تنزانيا (تنجانيقا) تحت حماية ألمانيا حتى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، لتصبح بعدها محميةً تابعةً لبريطانيا في إطار توصيات هيئة الأمم المتحدة، ونالت تنجانيقا استقلالها عام ١٩٦١م، لتتحد مع جزر (زنجبار، وبيمبا) بعد استقلالهما من الاحتلال البريطاني عام ١٩٦٣م، لتتشكل بعد ذلك جمهورية تنزانيا الاتحادية في ١٩٦٤م من جزأين: ١- قاري هو: (تنجانيقا)، ٢- بحري هو: جزيرة (زنجبار)، وهذا أصل كلمة «تنزانيا».

وتقع تنزانيا في شرق القارة الإفريقية على شاطئ المحيط الهندي، وتتربع على مساحة إجمالية قدرها ٨٧٧,٩٤٥م٢، انظر: الخريطة (١).

خريطة (١): الموقع الجغرافي للجمهورية التنزانية المتحدة

المصدر: http://almasdaronline.com/article/90961

المجتمعية، قد تختلف مع الهويات الثانوية الموجودة؛ ولكن لا تتعارض معها أو تُقصيها. انظر:
United Nations Research Institue For Social Development, «Social Integration: Approaches And Issues», World Summit for Social Development, UNRISD Briefing Paper N° 1, March 1994, Available At a: http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/(httpAuxPages)/510920DA18B35A6880256B65004C6A7B/$file/bp1.pdf

(١) تتمثل أهم معايير «الاندماج الاجتماعي» في: مدى انصهار الأفراد ضمن مجتمع واحد، يمتثلون فيه إلى قيمه، مدى اكتساب الأفراد هوية سياسية تعزز انتسابهم إلى مؤسسات الدولة، مقدار فعالية الدولة في إنجاح مشروع الاندماج الاجتماعي أو عرقلته، وأخيراً أهم معيار أو المرتكز الرئيس للاندماج الاجتماعي هو: مدى شيوع ثقافة المشاركة السياسية الديمقراطية. للمزيد انظر: «مفهوم الاندماج الاجتماعي للفئات المهجرة في الواقع السوري»، دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٦/٣/١٢م، الرابط: http://www.dcrs.sy

ثانياً: جغرافية المجتمع التنزاني:

يُقدّر عدد سكان تنزانيا بـ ٥٧,٧٧١,٤٣٠ نسمة، حسب تقديرات الأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠١٧م.

وتعرف تنزانيا تنوّعاً عِرقيّاً، مثل باقي دول المحيط الإقليمي، حيث تضمّ ما يقارب ١٢٥ مجموعةً عِرقية، موزّعة بين مدنها الساحلية والقارية، منها عناصر عربية وأخرى إفريقية، ويدين غالبية سكانها بالإسلام، في حين يدين باقي الشعب بالمسيحية.

هذا التعدّد الديني والعِرقي لم يؤثّر سلباً على الاستقرار السياسي في تنزانيا؛ على عكس الدول المجاورة التي لا تزال تعاني حروباً أهلية، وهذا ما يستدعي البحث عن العوامل التي ساعدت تنزانيا في الحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي، منذ استقلالها، وعلى مدار ٥٣ عاماً.

ومن أشهر المجموعات العرقية في تنزانيا نجد: ماساي، بانتو (العنصر المكون لغالبية السكان التنزانيين)، سوكوما (أكثر من ٣ ملايين)، تشاغا، هيا، نياموزي (كلّ مجموعة منها تضمّ أكثر من مليون فرد)، وهناك العرقيات الأجنبية المستوطنة في البلد: كالمجموعات العربية، الباكستانية، الهندية، والأوروبية.

ويعيش حوالي ٩٠٪ من سكان تنزانيا في المناطق الريفية، بينما يقطن حوالي ١٠٪ من السكان في المناطق الحضرية (دار السلام، موانرا، تابورا، مبيا).

تبلغ نسبة المسلمين في تنزانيا ما يقارب ٦٠٪، في حين تصل نسبة المسيحيين إلى ٣٠٪، إضافةً إلى الديانات الأخرى (مثل: الهندوسية، والبوذية) بنسبة ٤٪ من السكان التنزانيين.

والأمر المميّز لدولة تنزانيا الاتحادية هو حرية المعتقد، والمساواة في الحقوق والواجبات بين كلّ العرقيات، لضمان الاستقرار السياسي، فهنالك حظرٌ تجاه الجماعات الدينية الراغبة في تشكيل أحزاب سياسية، ورفضٌ لتبنّيها للشعارات الدينية أو العِرقية[١]، وهذا مما يكفل لكلّ مجموعة عرقية ودينية خصوصياتها وأهدافها؛ دون إقصاء أو تهميش المجموعات الأخرى.

ولكن هذا لا يعني غياب التصرفات المتطرفة التي تسعى إلى إثارة الفتن والعنف في أوساط الجماعات العِرقية، إلا أنّ سياسة التسامح الديني التي تبنّتها الجماعات والحكومة ساهمت في تغييب عنصر الصراع، وتدعيم اللُّحمة بين جميع أفراد الدولة التنزانية[٢].

المحور الثاني: طبيعة النظام السياسي في تنزانيا:

ارتبط تاريخ تشكّل الدولة الإفريقية- عموماً- بالحقبة الاستعمارية التي تعرضت لها دول القارة الإفريقية؛ مما استلزم تشكيل حركات تحررية لمناهضة المستعمر وتحقيق الاستقلال، وهذا ما جعل قادة التحرير يستكملون عملية البناء السياسي عبر قيادتهم للدولة وفَرْض منطقهم في الحكم، وهذه النقطة تشترك فيها كلّ دول القارة دون استثناء؛ بوصفها مستعمرات أوروبية.

يُعدّ الرئيس جوليوس نيريري Julius Nyerere المهندس الأول لتنزانيا الحديثة، حيث عمَدَ إلى تأسيس جمعية (تنجانيقا الاتحاد الوطني الإفريقي) (TANU) عام ١٩٥٥م، وحوّلها إلى حزب سياسي يتجاوز الولاءات

(١) Tanzania 2015 International Religious Freedom Report, pp.1,2, Available At a: https://www.state.gov/documents/organization/256291.pdf

(٢) ibid, p.1.

العِرقية، في ظلّ النزاعات التي شهدتها المناطق الداخلية، والتي كان عمداؤها يناهضون سياسة (TANU)، إلا أنّــه لعب على وتر المشــاعر القومية والوحــدة الوطنية لتعبئــة الجماهير؛ مما ســاهم في فوز مرشّــحيه في الانتخابات البرلمانية- في إطار الحكــم الذاتي لتنجانيقا أثناء الاحتلال البريطاني-، واســتمر ذلك إلى غاية تحقيق الاستقلال لتنجانيقا في ١٩٦١م[١].

وتنزانيــا- كباقي دول القــارة- مرّ نظامها السياسي بمرحلتين أساسيتين:

أولاً: مرحلة الأحادية الحزبية:

بعد إعلان الاســتقلال السياســي لتنزانيا عــام ١٩٦١م، وتولّي نيريري الســلطة رئيســاً للجمهورية، تمّ إعــلان الأحادية الحزبية بحكم القانون عام ١٩٦٢م، وتمّ تعديل الدستور من قِبل البرلمان، كما تــمّ الإبقاء على نظام الانتخابات برغــم وجــود حزب واحــد في الســلطة، مع ضرورة كسب النائب للدعم الشعبي قبل وصوله للبرلمان.

وبعد اتحــاد تنجانيقا وزنجبار، في ١٩٦٤م، أصبح دستور الأولى هو الدستور المؤقت لتنزانيا الاتحادية- واستمر حتى دستور ١٩٧٧م-، ومن أبرز ســمات هــذا التطور: إنشــاء حكومتين، واثنيــن من الأحــزاب السياســية (TANU) فــي تنزانيا القاريــة وAfro Shirazi Party (ASP)[٢] فــي زنجبار، لكن تــمّ العودة لنظام الحزب الواحد باتحــاد (TANU) و (ASP) ضمــن تكتل أو حزب واحد، بتســمية Chma Cha Mapiduzi (CCM)، وبهــذا أصبــح هو المهيمن على العملية السياســية في تنزانيا الاتحادية بداية من ١٩٧٧م.

اعتمد النظام السياســي فــي عهد الحزب الواحد سياسةً اقتصادية اشتراكية، قائمة على مبدأ الاعتماد على الــذات، والتي تُعرف باللغة الســواحلية التنزانية بكلمة «أوجاما»، التي نصّ عليها إعلان أروشــا عــام ١٩٦٧م[٣]، وتتمحور حول محاولة القضاء على التهميش والإجحاف الاقتصــادي، وتحقيق العدالة والمســاواة في توزيع الثروة وتكافؤ الفرص؛ بما يضمن حســن العلاقات فيما بين المجموعات العِرقية.

وفي هذه الفترة تحديداً؛ مثلما كانت سيطرة الدولة على السياســة والإعــلام، كانت هنالك أيضاً ســيطرة مطلقة للدولة علــى الاقتصاد؛ والذي انعكس فيما بعد بالســلب على الاقتصاد التنزانــي؛ ما اســتدعى إعادة هيكلــة النظام السياسي والاقتصادي معاً.

ومــا يميّز تلــك الفترة، مــن حيث علاقة المجموعات الدينية والعرقية فيما بينها، علاقة السلام والتسامح، فبالرغم من محاولة الرئيس المســيحي (نيريري) إضعاف قوة المســلمين العدديــة؛ فإنه في الوقت نفســه وضع نموذجاً تعليميّــاً استحســنته المجموعات المســلمة والمســيحية.. هذا من جهة، ومن جهة أخرى: ســاهم التناوب على الســلطة بين المســلمين والمســيحيين في توفير بيئةٍ ملائمة للاندماج الاجتماعــي، بالرغم من التضييــق الذي طال

(١) C.K. Omari, «Ethnicity, Politics And Development», Africa Study Monographs, Volume 7, March 1987, PP.66,67.

(٢) هذا الحزب كان قبل الاستقلال يمثل العنصر الإفريقي والشيرازي المسلم في زنجبار، رغبة من بريطانيا في التفريق بين المسلمين العرب والمسلمين الأفارقة.

(٣) يتضمن «إعلان أروشا»: ضرورة تعبئة الموارد البشرية من أجل التنمية؛ بالاعتماد على الذات بدلاً من رأس المال أو ثروة أصحاب النفوذ، حيث تتعلق التنمية الاشتراكية- حسب نيريري- باستغلال ثلاثة عوامل رئيسة، وهي: (الأراضي، السياسات الجيدة، والقيادة الجيدة).

الممارسات التعليمية للمسلمين[١].

فبعد الاستقلال مباشرة؛ عرف مسلمو زنجبار تضييقاً كبيراً على حقوقهم وحرياتهم الدينية، وفي هذه الفترة تحديداً حدثت مذبحة زنجبار ١٩٦٤م؛ بفعل السياسات العنصرية لرئيس زنجبار آنذاك «عبيد كرومي»؛ بتواطؤ مع الرئيس نيريري، وبعد وفاة كرومي تولّى «عبود جمبي» رئاسة زنجبار، فحاول إعادة إحياء الثقافة الإسلامية، إلا أنه لم يدم طويلاً في الحكم؛ نتيجة إرغامه على الاستقالة[٢].

لكن على الرغم من تلك الوقائع؛ فإنّ هذا لم يجعل الدولة التنزانية تقع في صراعات دينية أو نزاعات عرقية، وذلك بفعل إيمان الشعب التنزاني ككل بفكرة المواطنة في المقام الأول، متجاوزين المصالح الخاصّة، وإضافةً إلى أنّ المناظرات الدينية أدّت دَوْراً كبيراً في تعزيز الاندماج الاجتماعي؛ فقد أصبحت تقليداً مميّزاً لتنزانيا[٣].

ثانياً: مرحلة التعددية السياسية:

تبنّت تنزانيا التعددية السياسية، وفتحت المجال لتشكيل الأحزاب السياسية (حوالي ١٤ حزباً)، رغبةً منها في الانفتاح السياسي، لكن خصوصية الوضع في تنزانيا، وإفريقيا عموماً، من حيث البنى التقليدية السياسية والاقتصادية، ساهم في استمرار نظام سياسي يهيمن عليه «حزب واحد» مع وجود معارضة ضعيفة ومجزّأة، ومن ثَمَّ ظهرت تعددية حزبية وسياسية شكلية فقط، على اعتبار أنّ حزب (CCA) فاز بمختلف الانتخابات منذ اعتماد نظام التعددية في ١٩٩٥م.

نظام الانتخابات في فترة التعددية:

أصبحت الاستحقاقات الرئاسية تُجرى من خلال المنافسة بين مرشحي الأحزاب، ووفق نفس نظام الفترة الأحادية «نظام الفائز الأول»، أما على المستوى التشريعي؛ فإنّ المنافسة على المستوى الوطني والمحلي، في إقليم زنجبار، أصبحت تتم وفق نمط النظام الانتخابي المختلط المعروف بـ «النظام المختلط المرتبط»، الذي خضع للتعديل عدة مرّات؛ حول عدد المقاعد ونِسب تمثيل المرأة[٤].

ويمكن تلخيص نظام الانتخابات البرلمانية في تنزانيا في الجدول (١):

جدول (١): نظام توزيع المقاعد في البرلمان[٥]:

تنجانيقا	إقليم زنجبار
يتم انتخاب ٢٦٤ نائباً، يضاف لهم ١٠ نواب يعينهم الرئيس+ ٥ نواب ينتخبهم مجلس نواب إقليم زنجبار من بين أعضائه + النائب العام بحكم وظيفته + المتحدث الرسمي. المجموع = ٢٨١.	انتخاب ٥٠ نائباً، يضاف لهؤلاء النواب ١٠ آخرون يعيّنهم الرئيس+ النائب العام بحكم وظيفته + المتحدث الرسمي. ومن ثَمَّ يصبح المجموع = ٦٢ نائباً.
يتم إضافة مقاعد خاصّة بالنساء بما يقارب نسبة ٤٠٪ من ٢٨١ نائباً؛ أي ١١٣ عضواً من النساء، بمعنى: ٢٨١+١١٣ = ٣٩٤ نائباً.	يتم إضافة ٢٠ عضواً من النساء في إقليم زنجبار، بمعنى ٦٢+٢٠=٨٠ نائباً.

(١) علي جبريل الكتبي، «تنزانيا في إفريقيا: نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني»، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أفريل ٢٠١٥م، ص (٣-٤).

(٢) سالم خميس محمد الزنجباري، «دخول الإسلام وانتشار الثقافة الإسلامية في زنجبار»، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول الإسلام في إفريقيا، ٢٦ و ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦م، جامعة إفريقيا العالمية، متوفر على الرابط: http://dspace.pdf.9/1/2922/iua.edu.sd/bitstream/123456789

(٣) يونس عبدلي موسى وفوزي محمد بارو (فوزان)، «مسلمو تنزانيا: الطموحات والتحديات»، الصومال: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، نوفمبر ٢٠١٦م، ص (٢، ٣).

(٤) سعيد إسماعيل ندى، بعد انتخابات ٢٠١٥ مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا، مجلة آفاق إفريقية، المجلد ١٣، العدد ٤٤، ٢٠١٦م، ص٨٠.

(٥) المرجع نفسه، ص (٨٠، ٨١).

يتم توزيع المقاعد الإضافية على المستوى الوطني على الأحزاب التي يحصل كلٌ منها على ٥٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة، أما في زنجبار: فيتم توزيع المقاعد الإضافية على الأحزاب التي يحصل كلٌ منها على نسبة ١٠٪ من مقاعد البرلمان.

وفي السياق نفسه؛ نرى أنّ التحوّل إلى التعددية في الجزء القاري من تنزانيا الاتحادية اتسم بالاستقرار، بعكس زنجبار التي عرفت نوعاً من الاشتباكات والقمع لأحزاب المعارضة، وبخاصّة حزب الجبهة المتحدة المدنية Civic United Frant (CUF)، وبذلك ظلّ الحكم استبداديّاً في زنجبار[١]؛ نتيجة برنامج الحزب القائم على المطالبة بالانفصال والحكم الذاتي، إلى جانب محاولة الحدّ من شعبية هذا الحزب بالتضييق على ممارساته.

ويمكن قراءة المشهد الانتخابي في تنزانيا لعام ٢٠١٥م في الجدول الآتي:

جدول (٢): تجليات الوضع الانتخابي في تنزانيا لعام ٢٠١٥[٢]:

نوع الانتخابات	الاتحاد	زنجبار
الرئاسة	- ترشح ٨ مرشحين للموعد الرئاسي. - الجبهة المدنية المتحدة لم تقدّم مرشحا.	- ترشيح ٦ مرشحين لرئاسة إقليم زنجبار. - حزب الديمقراطية والتنمية لم يقدّم مرشحا.
البرلمان	شاركت كلّ الأحزاب في الموعد الانتخابي من الجهتين.	
البرامج الانتخابية	- جلّ الأحزاب السياسية أبدت اهتمامها بالقضايا نفسها: ملكية الأراضي، مجانية التعليم والصحة، القضاء على الفساد. - الاختلاف كان بإقليم زنجبار، حيث أكّد حزب الجبهة المدنية المتحدة CUF على النضال من أجل الحكم الذاتي.	

من خلال الجدول يتبين: أنّ (الجبهة المدنية المتحدة)، المعارضة لحكم الاتحاد وتطالب بالانفصال، قاطعت الانتخابات الرئاسية، كما يظهر التقارب الفعلي بين: (حزب الديمقراطية والتنمية) و (الجبهة المدنية المتحدة)؛ عبر دعم مرشّح الأخيرة، ورفض تقديم مرشحه فيما يخصّ رئاسيات زنجبار.

تلخيص نتائج الانتخابات:

جدول (٣): نتائج رئاسيات تنزانيا ٢٠١٥م[٣]:

الرئيس	النسبة ٪
جون ماكوفولي	٥٨,٥
إدوارد لواسا	٤٠
أنا ماغويرا	٠,٦٦٥
لوتاسا بمب	٠,٤٣
جانكلين كاسامبالا	٠,٠٥
فهمي ناسورودفوتوا	٠,٠٥

جدول (٤): نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥م بتنزانيا[٤]:

الحزب	مقاعده بالبرلمان
حزب الثورة الحاكم	٢٢٢ مقعداً
حزب الديمقراطية والتنمية (معارض)	٧٠ مقعداً
حزب الجبهة المدنية (معارض)	٦٢ مقعداً
حزب الاتفاق الوطني لبناء الإصلاح المتطور	مقعد فردي
حزب التغيير من أجل التحالف والشفافية- وطنيون.	مقعد تعويضي

يظهر في الجدول (٣):

فاز مرشح الحزب الحاكم (جون ماكوفولي)؛ لتستمر بهذا سيطرة الحزب على مجريات

(١) BII 2016/ Tanzania Country Report, P 4, Available At a: https://www.bti-project.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Reports/2016/pdf/BTI_2016_Tanzania.pdf

(٢) سعيد إسماعيل ندا، مرجع سابق، ص (٨٣- ٨٥).

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٦.

(٤) Tanzania Affairs, 2015 Election And Results, Available At a: https://www.tzaffairs./2015-elections-results/01/org/2016

العمليـــة الانتخابيـــة فـــي تنزانيا، الرئاســـية والبرلمانية، فالجـــدول (٤) يبيّن حصد الحزب الحاكم- أيضاً- أكبر عـــدد من المقاعد (٢٢٢ مقعـــداً)، في حين حـــلّ حـــزب الديمقراطية والتنمية بالمركز الثاني بـ(٧٠ مقعداً).

أما بالنسبة للانتخابات البرلمانية في إقليم زنجبـــار؛ فقد تمّ إلغاؤها بســـبب تأكيد (حزب الجبهة المدنيـــة) على فوزه قبل إعلان النتائج، وهذا ما يعكس خوف الحزب الحاكم من وصوله إلى الحكم في زنجبار.

وبإلقاء نظرة على واقع العِرقيات في تنزانيا: نلاحظ غياب مشـــكلات الهُويّة فـــي تنجانيقا (الجزء القاري)، وكانت مشكلة تنزانيا الاتحادية تكمن في زنجبار (الجـــزء البحري)، الذي كان يطالب بتوســـيع الحريات الدينية والاســـتقلال الذاتي في إدارة الإقليم نظراً نظراً لأن الأغلبية المطلقة فيه للمسلمين، لكن بعد تشكيل حكومة الوحـــدة الوطنية عام ٢٠١٠م في زنجبار، والتي نشأت بوصفها حلّاً توافقيّاً بين الحزب الحاكم (CCA) وحـــزب (الجبهـــة المتحـــدة المدنية المعارضة)، عاد الاستقرار إلى جزيرة زنجبار[١].

وما يمكن قوله حول مسلمي تنزانيا، وزنجبار أساساً، هو:

أنهم عاشوا أوضاعاً سياســـية واقتصادية صعبة، خصوصـــاً في مرحلة الأحادية الحزبية، لكن فـــي عهد التعدديـــة أُتيحـــت لهم فرصة الوصول إلى الحكم وتولّي المناصب الســـيادية، وكذا بناء الجامعات والبنوك الإسلامية، إضافةً إلى إنشـــاء قنوات إعلامية لمناقشة المشكلات الاجتماعية[٢]، كمـــا تمكّنت الأحزاب المعارضة ذات التوجّـــه الإســـلامي من صياغـــة برنامج سياسي واسع، وحشـــد تأييد شعبي على غرار الجبهة المدنية المتحدة[٣].

وعلى هـــذا الأســـاس يتضـــح: أنّ النظام السياســـي في تنزانيا الاتحاديـــة عرف تحولاً وتغيّراً شكليّاً؛ نظراً لبقاء هيمنة الحزب الواحد ونفوذه في السياسة مقارنةً بأحزاب المعارضة.

أما بالنســـبة لحقوق التركيبات الاجتماعية المختلفة؛ فكانت مضمونة بالنسبة للجزء القاري لتنزانيا، مـــع توفّر نوع من الحرية السياســـية والدينية فـــي زنجبار ذات الأغلبية المســـلمة، ومـــن ثَمَّ فإنّ التحدي الحقيقـــي لوحدة تنزانيا الاتحادية هو: الشـــعور بالتهميش لدى مسلمي زنجبار؛ مما يســـتدعي اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال عملية الاندماج الاجتماعي.

المحور الثالث: استراتيجيات بلوغ الاندماج الاجتماعي في تنزانيا الاتحادية:

إنّ من بين أهمّ شروط الاندماج الاجتماعي: ســـيادة السلام وروح التســـامح بين كلّ طوائف المجتمع الواحد ومكوّناته، من خلال التنشـــئة الاجتماعيـــة على احترام الآخر وحســـن الظن به، وذلك عبر توظيف الأسرة، الجماعة الإثنيّة، المدرســـة، المراكـــز الدينيـــة، لتحقيق ذلك، فاستيعاب الاختلاف لبلوغ الاندماج الاجتماعي يتطلب إثراء التفاعـــل الثقافي والحضاري دون الوصـــول إلى مرحلة التفـــكّك الاجتماعي، وإلا سيكون المجتمع أمام اندماجٍ عكسي[٤]، إضافةً

(١) BII 2016/ Tanzania Country Report, op cit, p.5.

(٢) يونس عبدلي موسى وفوزي محمد بارو (فوزان)، مرجع سابق، ص٥.

(٣) كمال محمد جاه الله، «مستقبل الوجود الإسلامي في تنزانيا في ضوء التحديات المعاصرة»، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١٧، سبتمبر ٢٠١٣م، ص٨.

(٤) نور الدين بلقاسم، «الإدماج والاندماج، المفهوم الدلالات والشروط الموضوعية»، ورقة مقدمة في الندوة العلمية حول الإدمـــاج والانـــدمـــاج... الرهـــانات والاستراتيجيات

إلى تضمين التنوع الثقافي كمادة دراسية في المناهج التربوية، ودسترة التعدّد.

ومن أهمّ الاستراتيجيات التي اعتمدتها القيادات السياسية في تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي:

أولاً: التداول على السلطة ودورية الانتخابات:

بعد اتحاد كلٍّ من تنجانيقا وزنجبار، في ٢٤ أبريل ١٩٦٤م، أصبح رئيس زنجبار آنذاك الشيخ عبيد كرومي (المسلم) نائباً للرئيس نيريري، وبعد التعديل الدستوري الذي أقرّ التعددية نصّت المادّة ٤٧ في الفقرة الثانية على: أنّ انتخاب رئيس زنجبار يكون في نفس الانتخابات الرئاسية العامّة، كما نصّت الفقرة الثالثة من المادّة نفسها على: إلزامية أن يكون المرشّح للرئاسة من جزء معيّن في الاتحاد (تنجانيقا، أو زنجبار)، وفي الوقت نفسه يكون النائب من الطرف الآخر[١].

وقد أكد التاريخ السياسي لتنزانيا الاتحادية وجود التداول السلمي للسلطة، وذلك عبر دورية الانتخابات ودوران النُّخب؛ حتى إن كان بشكلٍ داخليّ بواسطة نفس الحزب (CCM)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (٥): يوضح التناوب على الرئاسة والنيابة في تنزانيا[٢]:

العام	الرئيس	النائب الأول
١٩٦٤-١٩٧٢م	جوليوس نيريري؛ من تنجانيقا (مسيحي).	عبيد كرومي؛ من جزيرة زنجبار (مسلم).
١٩٧٢-١٩٨٤م	//	حسن موينى؛ من جزيرة زنجبار (مسلم).
١٩٨٥-١٩٩٠م	علي حسن موينى؛ من زنجبار.	جوزيف سيدني فاريوبا؛ من تنجانيقا (مسيحي).
١٩٩٠-١٩٩٥م	//	جون صامويل مالسيلا ١٩٩٠-١٩٩٤م؛ من تنجانيقا (مسيحي). كليوبا ديفيد مسويا ١٩٩٤-١٩٩٥م؛ من تنجانيقا (مسيحي).
١٩٩٥-٢٠٠٥م	بنجامين ويليام مكابا؛ من تنجانيقا (مسيحي).	علي جمعة على غاية ٢٠٠١ من زنجبار (مسلم).
٢٠٠٥-٢٠١٥م	ميريشو جاكايا كيكوتي؛ من زنجبار (مسلم).	٢٠٠٥-٢٠١٠م علي محمد شين؛ من تنجانيقا (مسلم). ٢٠١٠ -٢٠١٥ محمد بلال غريب من تنجانيقا (مسلم).
٢٠١٥م	جون ماكوفولي؛ من تنجانيقا (مسيحي).	سامية سولوهو من زنجبار (مسلمة).

ومن خلال الجدول يتبين: أنّ تنزانيا الاتحادية سارت على نهج سياسيٍّ مميّز، عبر التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، كما يتضح بقاء الرؤساء في السلطة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة فقط، مثلما نصّ عليها دستور ١٩٧٧م، إلى جانب تناوب الرؤساء والنواب المسلمين والمسيحيين على الرئاسة والنيابة في تنزانيا.

والمرجعيات»، جامعة تونس، ص (١٠، ١١)، متوفر على الرابط: http://www.isajc.rnu.tn/sites/default/files/integration-ar2.pdf

(١) Background History Of The Union», Available» At a: file:///C:/Users/ACER/Downloads/historical_overview%20(3).pdf

(٢) من إعداد الباحثة، بتصرف، بالاستناد إلى: leaders Who Held The Position Of The Vice» President Since 1964», Available At a: http://www.vpo.go.tz/document_storage/leaders.pdf

ومن ثَمَّ فما يمكن قوله هو: أنّ احترام القيادات السياسية في تنزانيا للدستور؛ أعطى خصوصية مميزة للدولة التنزانية في شرق إفريقيا.

ثانياً: الوحدة الوطنية في إطار التنوع بدلاً من مبدأ القبلية أو العرقية:

من بين الاستراتيجيات التي تبنّتها الدولة التنزانية الحديثة: خلق الشعور القومي بوحدة الانتماء؛ بالرغم من التعدّد العِرقي الذي يفوق ١٠٠ عِرقية، فالهندسة المجتمعية لتنزانيا كانت نموذجاً ناجحاً.

وكخطوة أولية نحو تحقيق هذا الهدف؛ تمّ تجنب تعبئة العِرقيات والقبائل، أو تهميش مجموعة دون الأخرى، إذ إنّ تنزانيا بعد الاستقلال عرفت أزمة اقتصادية حادة، ولكن على خلاف باقي الدول الإفريقية في ذلك الوقت؛ كان الجميع في تنزانيا فقراء على قدم المساواة، مما عزز تحقيق مشروع «الشعور بالهوية الوطنية وغياب المشكلات القبلية»، وهذا ما عجزت عنه الجارتان أوغندا وكينيا[١].

وهذه الوحدة الوطنية قد كرّسها الدستور التنزاني عبر إقراره المساواة بين جميع النّاس في التمتع بالحقوق، وحظر التمييز على أساس: العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدّين، الثروة، النَّسب، الرأي السياسي وغيره من الآراء، والأصل القومي أو الاجتماعي[٢].

كما أنّ مما يُحسب لتنزانيا- بوصفها نموذجاً ناجحاً من حيث الاستقرار السياسي- هو طبيعة الثقافة السياسية لدى المجتمع التنزاني، التي لا تجعل للانتماء العِرقي أو القبَلي دورٌ في تحديد الهوية السياسية أو الانتماء الحزبي، إلى جانب عدم اهتمام التنزانيين بالخلفيات العِرقية والدينية لمختلف زعماء الأحزاب، وفي الإطار نفسه؛ فإنّ الانتماء العِرقي لا يشكّل مجالاً للضغط السياسي من قِبل الأحزاب أو المرشحين لتعبئة العِرقيات وحشد التأييد.

ثالثاً: استغلال وفرة الأراضي الزراعية:

وجدت تنزانيا الاتحادية بعد الاستقلال نفسها أمام مجموعة من التحديات التنموية التي أنهكت عاتقها، مما استلزم تنمية هذا البلد الإفريقي الفقير لضمان استقراره، وقد ساهمت الوفرة الواسعة في الأراضي الزراعية بتنزانيا في توفير الجوّ المناسب للسلام العِرقي، ومنه الاندماج الاجتماعي، فهذه الثروة جعلت القبائل والعِرقيات التنزانية المختلفة في غنى عن التنافس فيما بينها، ومن ناحية أخرى: لم يتسبب عامل الوفرة في تقسيم المجموعات العِرقية إلى مناطق غنية بالأراضي وأخرى فقيرة، وهو ما أدى إلى المساواة في الحصول على الموارد، وتسهيل سُبل العيش المشترك.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ بداية بناء الدولة في تنزانيا ارتبط بشكلٍ وثيق ببناء الأمّة، عبر توظيف مجموعة من السياسات الاقتصادية؛ لتحقيق الاندماج بين كلّ المجموعات العِرقية التي تسكن إقليمها.

رابعاً: توظيف المناهج التعليمية:

أدت المدارس- بمختلف مراحلها- دَوْراً مهمّاً في التنشئة الاجتماعية، حيث عملت السياسات التعليمية الموحّدة على ترسيخ فكرة الاندماج الاجتماعي واحترام الآخر، ضمن العيش في إطار الوحدة من خلال التنوع[٣]، حيث تمّ النظر

(١) A Potted History of Tanzania», Available At a:» http://www.kisimiri.ch/images/tansania/History_Tanzania.pdf

(٢) الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف، جمهورية تنزانيا الاتحادية، ٢ جويلية ٢٠١٢م.

(٣) علي جبريل الكتبي، مرجع سابق، ص٥.

إلى التعليم بوصفه نشاطاً اجتماعيّاً يساهم في تطوير الذات الفردية، ويجعل الفرد يفكر ويعمل، ومن ثَمَّ يُنتج المعرفة ولا يستهلك فقط، وهذا عبر بناء فردٍ يفكّر بمنطق المصلحة العامّة لا الخاصّة، وعلى هذا؛ وُظّفت البرامج التعليمية لخدمة المصلحة والوحدة الوطنية.

كما أنّ تنزانيا تعتز بثروةٍ لغوية هائلة؛ إذ تضمّ حوالي ١٢٧ لغةً محلية، وقد تبنّت اللغة السواحلية لغةً وطنية رسمية، حلّت محلّ الإنجليزية وقت الاحتلال، وتمثّل في الآن ذاته لغة البانتو في الهيكل والمفردات، وهذا ما منحها ارتباطاً وثيقاً بالعديد من اللغات المحلية، مما سهّل تقبلها من قِبل المجموعات العِرقية[١].

وفي هذا الصدد؛ سخّرت الدولة التنزانية وزارتين لترويج استخدامها وتعميمه، وهما: وزارة التعليم، ووزارة تنمية المجتمع والثقافة الوطنية، اهتمت الأولى بتدريس اللغة السواحلية على جميع المستويات، أما الثانية فقد اهتمت بتنمية اللغة السواحلية، وتوسيع نطاق استخدامها.

المحور الرابع: تحديات الحفاظ على الاندماج الاجتماعي في تنزانيا:

على الرغم من هذا الانسجام الذي بلغته تنزانيا؛ فإنّ البلاد لا تزال أمام تحديات عدّة للمحافظة على استقرارها الداخلي، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

الاقتصاد الوطني التنزاني من بين الاقتصاديات الأسرع نموّاً في منطقة شرق إفريقيا ووسطها، حيث بلغ نسبة ٧,١٪ في ٢٠١٥م؛ بفعل الأداء الفعلي والمميز لقطاعَي الاتصالات والتعدين.

إلا أنّ ضعف القطاع الزراعي بسبب تقلبات المناخ، والأساليب التقليدية، إضافة إلى الاعتماد على التعدين كمجالٍ للتصدير بشكلٍ أساسي، يجعل الاقتصاد التنزاني عرضةً للاختلالات أمام تغيّرات الأسعار، وفي مقابل ذلك لا تزال تنزانيا تعاني الفقر وارتفاع معدلات البطالة، مما جعلها تحتل المراتب الأخيرة (١٥١-١٥٢) في تقارير التنمية الإنسانية وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعامَيْن (٢٠١٠ - ٢٠١٤م)[٢]. وهذا ما يتطلب إعادة مراجعة وهيكلة الاقتصاد التنزاني؛ حتى لا يشكّل ذلك تحدّياً سلبيّاً للدولة التنزانية مستقبلاً.

ثانياً: على المستوى السياسي:

لا تزال تنزانيا تعاني من غياب ثقافة سياسية تنافسية بين الأحزاب السياسية؛

اللغة السواحلية لغة وطنية (رسمية) حلّت محلّ الإنجليزية

(١) Language Policy for Education and» Development in Tanzania», Available At a: https://www.swarthmore.edu/sites/default/files/assets/documents/linguistics/2007_sa_eleuthera.pdf

(٢) United Nation, «Economic Commission For Africa», United Republic Of Tanzania, Country profie 2015, March 2016, Avialable At: https://www.uneca.org/sites/default/files/images/ORIA/CP/tanzania.pdf

بالرغم من انتقالها نحو التعددية الحزبية، حيث لا يزال حزب (CCM) الثوري يقود الدولة في ظلّ غياب معارضة فعّالة.

إضافةً إلى افتقار تنزانيا للموارد المالية، وسيطرة السمات الشخصية وأصحاب النفوذ على الوصول للقيادة الحزبية؛ بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ورفض التغيير، دون نسيان عامل: الافتقار إلى المطالب الشعبية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، خاصّةً في المناطق الريفية، نتيجة انعدام الاتصال الشعبي بالأحزاب السياسية.

وبالعودة إلى مجمل الأحداث التي شهدتها البلاد بعد انتخابات ٢٠١٥م، والتي اتسمت بالعنف في إقليم زنجبار، حيث أُصيب ما يقارب ١٠٠ شخص من أعضاء (الجبهة المدنية المتحدة)، حسب تقرير منظمة العفو الدولية، على إثر الاحتجاجات بعد إلغاء نتائج الانتخابات، وفي الإطار نفسه؛ قام الرئيس بحظر جميع التجمعات إلى ٢٠٢٠م؛ ردّاً على الدعوة التي أطلقتها أحزاب المعارضة تحت شعار «بوكونا» (التحالف ضدّ الدكتاتورية في تنزانيا)[١]، وهذا ما يعكس فشل النظام السياسي في احتواء المعارضة.

وفي سياق الحديث عن التعديلات الدستورية في تنزانيا؛ فقد طالبت عدة هيئات بضرورة تعديل الدستور، ففي عام ٢٠١٥م قامت الجمعية التأسيسية، التي تضمّ ٦٢٩ مندوباً من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، باقتراح التعديلات الدستورية؛ كان من بين هذه الاقتراحات اعتماد نظام حكومي وفق ثلاثة مستويات: (حكومة البر الرئيسي، حكومة زنجبار، وحكومة الاتحاد)، بعدما كان قائماً على حكمٍ شبه ذاتي لزنجبار وحكومة الاتحاد، لكن بفعل هيمنة الحزب الحاكم من حيث العدد، ونظراً لاتفاق كلٍّ من (الجبهة المدنية المتحدة) و (حزب الديمقراطية والتنمية)، تمّ العدول عن هذا القرار؛ لأنّ- حسب الحزب الحاكم-: مثل هذه القرارات تهدّد وحدة تنزانيا[٢]، لكن هذا الاقتراح كان من شأنه أن يساهم في إعطاء إقليم زنجبار الاستقلالية من حيث الحكم، وكذا توسيع الحريات الدينية بالنسبة للمسلمين، سواء على مستوى البرامج التعليمية أو في الحكم وفق الشريعة، كما أنه قد يمهّد نحو تحقيق هدف الانفصال، وتشكيل دولة مسلمة في زنجبار.

ومن هذا المنطلق؛ فإنّ تنزانيا بحاجةٍ إلى إعادة ترتيب أوضاعها السياسية، ومنح المعارضة الحرية القانونية في ممارسة نشاطاتها.

ثالثاً: على المستوى الإقليمي:

تشهد معظم دول شرق إفريقيا انعداماً للأمن والاستقرار الداخلي، فباستثناء تنزانيا تُصنف جلّ دول المنطقة في خانة الدول الهشّة؛ حسب تقارير منظمة التّعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن استمرار الوضع الإقليمي المتوتر من شأنه أن يضرّ باستقرار تنزانيا، فتداعيات الصراعات في المنطقة تداعيات عابرة للحدود الوطنية، كالاتجار بالأسلحة، الهجرة غير الشرعية، وفرار الجماعات الإرهابية من دول المصدر، مما يستلزم من تنزانيا أخذ احتياطاتها الأمنية؛ بالتنسيق مع الدول المجاورة على كلّ المستويات؛ لمجابهة التهديدات اللاتماثلية، والحفاظ على الاندماج الاجتماعي.

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧م، حالة حقوق الإنسان في العالم، ص١٤٩.

(٢) Stephanie M. Burchard, «Making In Tanzania, Part- One», Africa Watch, Voulume 6, October 2014, Available At a: https://www.ida.org/en/ExploreIDAResearch/ResearchRelatedPages/AfricaWatch.aspx

الخاتمة:

إنّ بلوغ تنزانيا مرحلة «الاندماج الاجتماعي» كان تتويجاً لمجهودات النُّخب الحاكمة المتوالية على السلطة في تنزانيا، وثقافة القابلية- بالنسبة للأفراد- للاندماج ضمن مركّبٍ اجتماعي واحد.

إلا أنّ هذا لا يُخفي حجم التحديات التي لا تزال تنتظر تنزانيا للحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية، نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة، وتوتر المحيط الإقليمي جرّاء انتشار التهديدات العابرة للحدود.

وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج النقاط الآتية:

- تنزانيا بلدٌ ثري ثقافيّاً واجتماعيّاً، مرّ في تشكّله بعدة مراحل إلى غاية وصوله للجمهورية التنزانية المتحدة عام ١٩٦٥م، وقد تمكّن من بناء أمّة واحدة بثقافات متعددة، وبهذا نجح فيما عجزت عنه معظم الدول الإفريقية التي حقّقت الاستقلال معه في الفترة نفسها.

- لم تتغير طبيعة النظام السياسي في تنزانيا؛ برغم الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، إلا أنه حافظ في الوقت نفسه على سياسات واستراتيجيات إدارة التنوع؛ بعيداً عن الدوافع الشخصية أو المطامع السياسية.

- إدارة التنوع الثقافي والديني في تنزانيا ارتبطت بتوظيف مجموعة من الخصائص التي تتميز بها تنزانيا، إضافة إلى تجاوب المجتمعات المحلية مع مشروع الوحدة الوطنية ■